



دور الميل الحدي للاستهلاك في النمو الإقتصادي في العراق للمدة 2005-2020

عبد الكرم محمود عبد الخفاجي

جامعة الكتاب الأهلية، كركوك

drabdulkarem3@gmail.com

المستخلص

اقتصر البحث على دراسة دور الميل الحدي للاستهلاك في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2020 لأهميته الكبيرة للسياسة الاقتصادية لأنه يدل على العديد من المؤشرات المهمة فهو يؤثر على مضاعف الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي والاستخدام .

ولغرض الوصول الى هدف البحث تم استخدام منهجية علمية تستند الى استقراء الواقع وتحليل البيانات الإحصائية بالطرق الرياضية ضمن سلسلة زمنية تمتد لخمس عشرة عاما للوقوف على حقيقة التغيرات التي طرأت على هذا العامل المهم وهو الميل الحدي للاستهلاك مع تحليل مكوناته الميل الحدي للاستهلاك العائلي و الميل الحدي للاستهلاك الحكومي .

وعلميا تتراوح قيمته بين صفر وواحد وكلما كانت قيمته كبيرة وتقترب من الواحد فان الدخل القومي يزداد بشكل اكبر بكثير فيما اذا كانت قيمته تقترب من الصفر حيث ان الدخل القومي يزداد بمقدار التغير في الاستثمار مضروب في مضاعف الاستثمار وقيمة هذا المضاعف تعتمد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك .

"وقد كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك في العراق بصورة عامة قليلة ، سواء اكانت بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي النهائي ام للإنفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي ". مما اثر على انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي وعلى الرغم من ان الناتج المحلي الإجمالي والدخل القابل للتصرف حققا معدلات نمو عالية لكن ذلك لم يكن بفاعلية قيمة الميل الحدي للاستهلاك .

وقد كان ذلك مؤشرا على التفاوت في توزيع الدخل في العراق وكذلك مؤشرا على عدم فاعلية السياسة المالية في استخدام اداة الميزانية العامة في توجيه الانفاق الاستهلاكي الحكومي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي العراقي الذي ادى الى انخفاض قيمة الميل الحدي للاستهلاك مما يتطلب دراسة هذه العوامل في بحث مستقل . وكذلك كان مؤشرا على عدم فاعلية سياسة تخصيص الموارد في توجيه الطلب الكلي لتحقيق النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: الميل الحدي للاستهلاك , الانفاق الاستهلاكي النهائي , الدخل القابل للتصرف , مضاعف الاستثمار . النمو الاقتصادي .



The role of marginal propensity to consume in economic growth in Iraq for the period 2005-2020

Asst. Prof . Dr . Abdul Kareem
Mahmood Al- Khafaji
Al-kitab University
drabdulkarem3@gmail.com

Abstract

This research is limited to examining the role of the marginal propensity to consume (MPC) in economic growth in Iraq during the period 2005–2020, due to its great importance for economic policy. The MPC reflects several key indicators, as it influences the investment multiplier and, consequently, economic growth and employment.

To achieve the research objectives, a scientific methodology was employed, based on extrapolating economic realities and analyzing statistical data through mathematical methods within a fifteen-year time series. The study aimed to identify the nature of changes in this important factor—consumer spending—by analyzing its components: household consumption expenditure and government consumption expenditure, and by deriving the marginal propensity to consume for each component.

From a theoretical perspective, the value of the MPC ranges between zero and one. The closer its value is to one, the greater the increase in national income. Conversely, if its value is close to zero, national income rises only by the amount of change in investment multiplied by the investment multiplier, the value of which depends directly on the marginal propensity to consume.

The findings indicate that the MPC in Iraq was generally low, both for final consumption expenditure and for its components—household and government consumption. This low level negatively affected the value of the investment multiplier, and consequently, economic growth. Although gross domestic product (GDP) and disposable income achieved high growth rates, their impact was not reflected proportionally in the value of the marginal propensity to consume.

These results point to a disparity in income distribution in Iraq and highlight the ineffectiveness of fiscal policy in using the general budget as a tool to guide government consumption spending toward achieving the objectives of the Iraqi macroeconomy. This, in turn, led to a decrease in the MPC, suggesting the need for further independent studies to investigate these factors. It also reflects the inefficiency of resource allocation policies in directing aggregate demand to achieve sustainable economic growth

Key Words: *Marginal propensity to consume , final consumption expenditure , disposable income, investment multiplier. Economic growth*

**1 المقدمة**

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف الاقتصاد الكلي إذ تسعى كل دولة عبر سياساتها الاقتصادية المختلفة الى تحقيقه إلى جانب الأهداف الرئيسة الأخرى كالأستقرار الاقتصادي والاستخدام الكامل. والاستهلاك يعد أحد أهم العناصر المؤثرة في الطلب الكلي وبالتالي في النمو الاقتصادي والإستخدام الذي يعد دالة للطلب الكلي . فالاستهلاك يعد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ويعد ذا أهمية كبيرة كونه يرتبط بالمستوى المعيشي للناس وهو أيضا مقياس للرفاهية . والميل الحدي للاستهلاك كمفهوم يرتبط بالتغيرات في الاستهلاك الناجمة عن التغيرات في الدخل يجب ان يولى أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لما له من تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي والاستخدام من خلال التأثير على مضاعف الاستثمار وبالتالي يجب على السلطات الاقتصادية واصحاب القرار متابعة التغيرات التي تحصل في هذا العامل للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي .

1-1 مشكلة البحث

هناك عوامل تؤثر في النمو الاقتصادي للدولة ومنها الاستهلاك من الناحية النظرية فهل ان الاستهلاك ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك كان مؤثرا على النمو الاقتصادي في العراق من الناحية العملية اي هل كان يتزايد باستمرار وكانت قيمته مرتفعة بحيث تؤثر على مضاعف الاستثمار ؟

1-2 أهمية البحث

إن دراسة أثر الميل الحدي على النمو الاقتصادي في العراق له أهمية كبيرة لأصحاب القرار الاقتصادي لتحقيق احد أهم أهداف الاقتصاد الكلي وهو النمو الاقتصادي والاستخدام .

1-3 هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة :

- أ . تطور الانفاق الاستهلاكي خلال مدة زمنية طويلة نسبيا بحدود خمسة عشر عاما والتغيرات التي حصلت في قيمة الميل الحدي للاستهلاك في العراق بعد عام 2003 .
- ب . هل هناك تأثير للاستهلاك وبالذات الميل الحدي للاستهلاك على النمو الاقتصادي ومن خلال مضاعف الاستثمار اي هل كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك في تزايد مستمر ومرتفعه بحيث تؤدي الى ارتفاع مضاعف الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي .



4-1 . مجال البحث وحدوده

على الرغم من وجود عوامل عديدة تؤثر في النمو الاقتصادي إلا أن البحث سيقترن على دراسة تأثير الاستهلاك من خلال الميل الحدي للاستهلاك على مضاعف الاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق ولا سيما خلال اكثر من عقد زمني بعد عام 2003

5-1 . منهجية البحث

يستند البحث على منهجية البحث العلمي في الإستقراء وإستخدام الأدوات الإحصائية والرياضية في التحليل خلال مدة زمنية محددة تتجاوز العقد من الزمن وذلك للتوصل إلى نتائج مهمة تخدم هدف البحث .

6-1 . فرضية البحث

تنتطق فرضية البحث من حقيقة وجود عوامل مؤثرة في النمو الاقتصادي فهل كان الاستهلاك من خلال الميل الحدي للاستهلاك مؤثرا في النمو الاقتصادي ؟ ونظرا لأن الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على تصدير النفط بالدرجة الأساس في موارده ومع ارتفاع أسعار النفط بالسوق العالمية فهناك احتمال كبير ان يزداد الاستهلاك في الاقتصاد العراقي نتيجة زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الميل الحدي للاستهلاك وزيادة مضاعف الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي .

7-1 . محاور البحث

لتحقيق هدف البحث والوصول إلى نتائج علمية مفيدة تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية :
المحور الأول التعريف بدالة الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك والصيغة الرياضية كإطار نظري.
اما المحور الثاني فيتعلق بتحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومضاعف الاستثمار والصيغة الرياضية توضيح علاقة الميل الحدي للاستهلاك بالنمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستثمار .
اما المحور الثالث فيتعلق بتحليل الانفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي والنهائي في العراق وتطوراتها خلال مدة البحث مع تحليل لقيمة الميل الحدي للاستهلاك وتطوراتها وتأثيرها على مضاعف الاستثمار .

2 . مفهوم الميل الحدي للاستهلاك

لكي نوضح مفهوم الميل الحدي للاستهلاك لابد من ان نوضح قبل ذلك مفهوم دالة الاستهلاك .

1-2 . دالة الإستهلاك



يتعلق الاستهلاك بإشباع حاجات الإنسان وبصورة عامة عندما يكون هناك إشباع للحاجات فإن العملية تعرف بالإستهلاك (Samuelson, 2010, pp. 408-412).

ودالة الإستهلاك تعني وجود علاقة ثابتة وحقيقية بين الدخل الشخصي المتاح كمتغير مستقل وبين الإستهلاك كمتغير تابع حيث أن الدخل يؤثر بشكل إيجابي على الإستهلاك إذ كلما زاد الدخل المتاح كلما زاد الإستهلاك

وفي النموذج الكينزي فإن الإستهلاك يعتمد على الدخل وحسب الصيغة الرياضية للمعادلة الآتية :

$$C = C_0 + C_1 Y$$

حيث أن C_0 هنا هو الإستهلاك الذاتي أو المستقل عن الدخل بينما C_1

الميل الحدي للإستهلاك (M.P.C) Marginal Propensity to consume

وهو يعبر عن مقدار الكمية المستهلكة من السلعة كلما ازداد الدخل بمقدار وحدة واحدة (Slavin S. L., 2011, p. 95).

كما أن هناك متغيرات إقتصادية أخرى غير إقتصادية تؤثر في دالة الإستهلاك خاصة إذا كان الطلب الإستهلاكي على سلعه زراعية مثل الظروف المناخية والعادات الغذائية وغيرها . (الدباغ، 2014، الصفحات 125-132)

2-2 الميل الحدي للإستهلاك (M.P.C) Marginal Propensity to consume

هو مقدار التغير الحاصل في الإستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل بمقدار وحدة واحدة . والمفهوم الحدي في الاقتصاد يعني الإضافي فمثلا عندما نقول ان الميل الحدي للإستهلاك يعادل 0.9 وحدة نقدية فهذا يعني أنه عندما يزداد الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة فإن الإستهلاك يزداد بمقدار 0.9 وحدات نقدية . لأن العلاقة طردية بين الدخل والإستهلاك وان قيمة الميل الحدي للإستهلاك تتراوح بين صفر وواحد فكلما ارتفعت قيمته كلما أدى إلى زيادة الدخل القومي والنمو الإقتصادي .

والاقتصاديات الحديثة تولي عناية خاصة بمدى الإستجابة التي يبديها الإستهلاك تجاه كل تغير يطرأ على الدخل اي الميل الحدي للإستهلاك (MPC) .

3-2 الصيغة الرياضية للميل الحدي للإستهلاك

ورياضيا يمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية :



$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

حيث C : الاستهلاك

Y: الدخل

MPC الميل الحدي للاستهلاك

ΔC التغير في الاستهلاك.

ΔY التغير في الدخل .

والجدير بالذكر ان الميل الحدي للاستهلاك زائدا الميل الحدي للاادخار (Marginal Propensity

to save (MPS) يساوي واحد .

أي أن :

$$MPC + MPS = 1$$

وذلك لأن الدخل يتم توزيعه ما بين الاستهلاك والادخار اي ان الجزء الذي لا يستهلك من الدخل سيتم إيداعه وبالتالي سيتم توجيهه نحو الاستثمار والذي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي باعتباره أحد عناصر الطلب الكلي إلى جانب الاستهلاك .

3. علاقة الميل الحدي للاستهلاك بالنمو الاقتصادي

قبل ان نوضح علاقة الميل الحدي للاستهلاك بالنمو الاقتصادي من الناحية النظرية فان الفعالية الاقتصادية للانسان المتعلقة بالانتاج هي الفعالية التي ترتبط مباشرة بعملية النمو الاقتصادي وعملية الانتاج لا بد لها من وجود عناصر إنتاج مهمة وهي العمل ورأس المال والأرض والمنظم. ولذلك هناك عوامل عديدة تؤثر في النمو الاقتصادي للدولة وحسب طبيعة التطور الاقتصادي لتلك الدولة والنظام الاقتصادي لها ومن أهمها الإنتاجية والادخار وتكاليف الطاقة .

كما اوضح احد اشهرالاقتصاديين المتخصصين بدراسة النمو الاقتصادي وهو Edward Denison بان اهم عوامل النمو الاقتصادي هي العمل ورأس المال والإنتاجية التي مصدرها الرئيسي هي المعرفة المتقدمة الناجمة عن البحث والتطوير وكذلك نوعية العمل نتيجة التطور العلمي والتدريب . (Slavin S. L., 2009, p. 391) .

ويرى اخرون ان اهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي هي انتاجية العمل ورأس المال البشري (Greenlaw & Taylor, 2017, p. 159) . وهو مرتبط بالتغيرات التكنولوجية المصاحبة



للإختراعات والتطور العلمي والمعرفي. كما حاول باحثون اخرون دراسة تأثير عوامل اخرى على النمو الاقتصادي بالصيغ الرياضية . (المصري، 2017، صفحة 27).

وهناك من يرى ان الميل الحدي للدخار وهو مرتفع عند الأغنياء له دور كبير ايضا في تحقيق التراكم الراسمالي وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي . (عثمان ، 2016، صفحة 24).
ولذلك فان مفهوم النمو الاقتصادي اتخذ عدة إتجاهات منها اقتصر على الجانب الكمي ومنها من اهتم بدراسة اسباب الظاهرة وعواملها ومنها من اضاف الجانب البيئي اليها لتتعدد المفاهيم والمعنى واحد .

1-3 مفهوم النمو الاقتصادي

نظرا لتعدد المحاولات في دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي ظهرت مفاهيم عديده لهذه الظاهرة والتي تعد أحد أهم اهداف السياسة الاقتصادية لأي دولة بالعالم كون تحقيقها يرتبط بالنمو السكاني والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن المجتمعي والحفاظ على البيئة وصحة الإنسان وكذلك بالعلاقات الدولية الخارجية. وهناك من يميز بين مفاهيم النمو والتطور والتقدم والإنطلاقاقتصادي والتوسع الاقتصادي. (جلال، 2014، صفحة 6).

وقد ارتبطت ظاهرة النمو بمصطلح ظاهرة او عملية التنمية الاقتصادية وقد يكون لهما نفس المعنى من حيث النتيجة بإعتبارها ((ظاهرة التزايد المستمر في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي خلال عقد من الزمن او اكثر وما يصاحب ذلك من تغيرات كمية ونوعيه تتناول مختلف بنى الاقتصاد والمجتمع وكل ما تتضمنه العوامل الحضارية والشروط الفنية التي من شأنها ان تدعم قدرة السكان على تحقيق تزايد مستمر في إجمالي إنتاجهم الحقيقي في الأجل الطويل. (القطيفي، 1999، صفحة 7).

وقد اتفقت جميع آراء الباحثين والمفكرين على ان النمو الاقتصادي يتضمن زيادة واضحة في الدخل القومي او الناتج المحلي الإجمالي ولفترات زمنية متعاقبة والذي يؤدي الى زيادة دخل الفرد ورفع المستوى المعيشي للناس. ويجب ان تكون تلك الزيادة مصاحبة للزيادة في السكان وكذلك يجب ان تكون حقيقية اي بعد الأخذ بنظر الإعتبار تغيرات الأسعار والتضخم وتأثيره على القدرة الشرائية للأفراد .

2-3 مضاعف الاستثمار



من المعروف عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار ينتعش الاستثمار بينما عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ينخفض الاستثمار ولكن ماهو الاستثمار ؟ .

الاستثمار هو كل شيء جديد يستخدم في الاعمال معدات ادوات اثاث ابنية انظمة الحاسوب واي انفاق لأغراض الاعمال فمثلا لو اشترى شخص سيارة للاستخدام الشخصي هذا لا يعتبر استثمار وانما استهلاك بينما لو اشترت شركة نفطية سيارة واستخدمتها لأغراض اعمالها فهذا يعتبر استثمار. او هو اي إنفاق على اي شيء يساهم في مستوى المعيشة في المستقبل. كما يعتبر الاقتصاديون اي انفاق على التعليم والتدريب الشخصي استثمار لأن راس المال البشري هو تراكم المعرفة والمهارة التي تجعل من العامل اكثر انتاجية . (Slavin S. L., 2011, pp. 130-132).

وفيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي فان الاستثمار لا يعني شراء الأسهم والسندات أو تجارة الأصول المالية وانما هو شراء السلع الراسمالية مثل العقارات التجارية الجديدة والأبنية السكنية والمصانع والمعدات والإختراعات .. (Greenlaw & Taylor, 2017, p. 110). ويشكل الاستثمار احد عناصر الطلب الكلي الى جانب الاستهلاك وهي العناصر التي تؤثر بشكل كبير على الدخل القومي والنمو الاقتصادي. على اعتبار ان الدخل والاستخدام دالة للطلب الكلي بكل مكوناته لذلك فان التغيير في الطلب (الإنفاق الكلي) يؤثر على الدخل والاستخدام والنمو .

3-3 الصيغة الرياضية لمضاعف الاستثمار

ولذلك فان التغييرات في عناصر الطلب الكلي او الانفاق الكلي سوف تحدث تغييرات في الدخل بشكل مضاعف يعبر عنه بما يسمى مضاعف الاستثمار حيث :

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{1-mpc}$$

حيث ΔY التغيير في الدخل

ΔI التغيير في الاستثمار

MPC الميل الحدي للاستهلاك

ومن خلال الصيغة الرياضية المذكورة فان الحد $\frac{1}{1-mpc}$ هو ما يسمى مضاعف الاستثمار حيث

كلما ازداد الاستثمار بمقدار وحدة واحدة فان الدخل يزداد بمقدار الزيادة في الاستثمار مضروب في مضاعف الاستثمار وكل ذلك يعتمد على مقدار الميل الحدي للاستهلاك (MPC) فكلما ازداد الميل الحدي للاستهلاك سوف تزداد قيمة Y الدخل القومي بشكل اكبر .

والآن ننقل الى بيان تأثير الميل الحدي للاستهلاك على النمو في الدخل القومي في العراق .



4. أثر الميل الحدي للاستهلاك في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2020

كي نبين تأثير الميل الحدي للاستهلاك على النمو الاقتصادي في العراق نتعرف على تطور الدخل القومي خلال مدة اكثر من عقد من الزمان من بعد 2005 وذلك لأن العراق تعرض الى تغيرات سياسية عام 2003 و بدأ بالإستقرار منذ عام 2005 حيث تم تشكيل حكومات وفق النظام البرلماني الانتخابي الجديد والذي اختلف عن النظام السياسي قبل عام 2003 . وهذا له تأثير كبير على السياسات الاقتصادية التي استخدمت لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية وخاصة في النمو الاقتصادي . حيث ان كل سياسة اقتصادية لابد ان تنبع من فكر وفلسفة سياسية واقتصادية معينة . لذلك فان البحث سوف يدرس مدى تطور الميل الحدي للاستهلاك خلال مدة البحث ومدى تأثيره على مضاعف الاستثمار ومن خلال القيم التي نتوصل اليها نستطيع الحكم على مدى تأثير الميل الحدي للاستهلاك في النمو الاقتصادي بعبارة أخرى هل كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا في العراق بحيث كان مؤثرا على مضاعف الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي ؟ .

4-1 دور الميل الحدي للاستهلاك العائلي في النمو الاقتصادي في العراق

ومن خلال الجدول (1) يتبين ان الإنفاق الإستهلاكي العائلي كان يتفوق على الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وكان يشكل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ايضا اكبر من نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الناتج المحلي الإجمالي بين % 37.8 وبين % 60 اي بمتوسط سنوي بلغت % 53 تقريبا بينما تراوحت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بين % 17 وبين % 27.5 اي بمتوسط سنوي بلغت % 22.1 خلال المدة 2005-2015 .

جدول (1) الانفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي للمدة 2005-2020 بالدينار العراقي والأسعار الجارية

السنة	الانفاق الاستهلاكي العائلي		الانفاق الاستهلاكي الحكومي		مجموع الانفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي (النهائي)	
	القيمة	نسبة التغير %	القيمة	نسبة التغير %	القيمة	نسبة التغير %
2005	38006479650025	39	20224663022455	5,08	58231142672479	25,5
2006	42206245734285	11	17801933925062	-11,9	60008179659347	3,05



26,1	75703332765460	22,2	39	24752147590907	45,7	20,7	50951185174552	2007
20,1	90973757719432	20,1	27,7	31609220578780	37,8	16,5	59364537140652	2008
24,2	113049950284764	24,9	2,7	32481497023322	31,7	35,7	80568453261443	2009
7,4	121428500295501	22,4	11,6	36256640771092	52,6	5,71	85171859524409	2010
11,1	134958701454410	22,3	33,7	48482370738025	39,8	1,53	86476330716385	2011
24,6	168213781894920	19,4	0,19	49433761036977	46,7	37,3	118780020857943	2012
3,3	173836983564005	19,8	9,4	54099574152338	43,8	0,8	119737409411667	2013
5,5	183496683649728	20,6	1,6	54993883495900	48,2	7,3	128502800153829	2014
-16,2	153743173199373	19,8	-29,8	38600838079973	59,1	-10,3	115142335119399	2015
1,7	156374561608018	19,4	-0,96	38228139276476	60	2,6	118146422331542	2016
25,4	160361940324917	17,4	-0,94	38588061383227	54,9	3,07	121773878941690	2017
7,3	172170054050659	17,1	19,2	46012866993390	46,9	3,5	126157187057269	2018
8,3	186577520518253	20,8	25,7	5786232529278	46,3	2,02	128715195222975	2019
-19,3	150453444539144	20,6	-29	41024057167719	55,1	14,9	109429387371426	2020
	6.3			4.7			7.05	معدل النمو السنوي %

source: (United Nations Statistics Division, 2025)

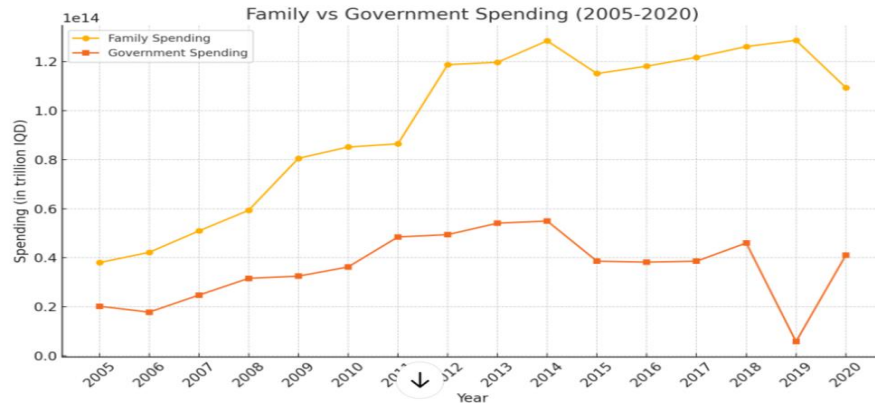


United Nation Statistics 2025 (<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount>)

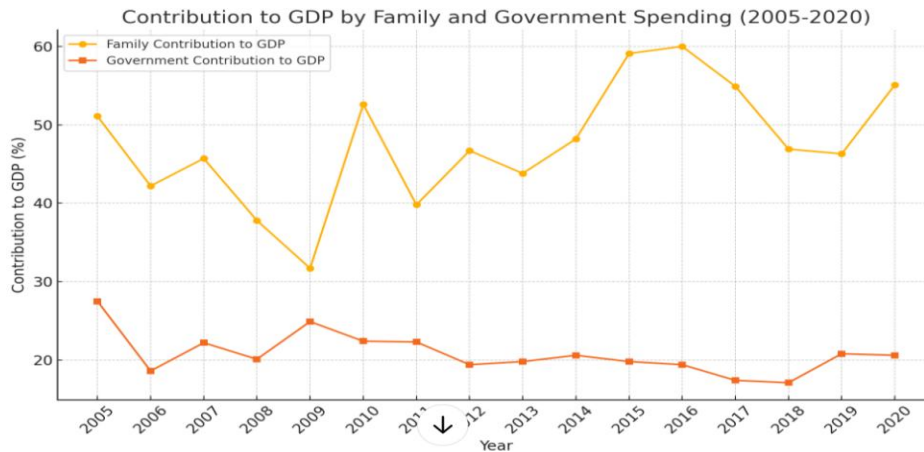
ملاحظة: * تم استخراج النسب المئوية ومعدلات النمو من قبل الباحث

تم استخراج معدل النمو من خلال المعادلة الآتية: $r = \frac{\ln y_t - \ln y_0}{t}$

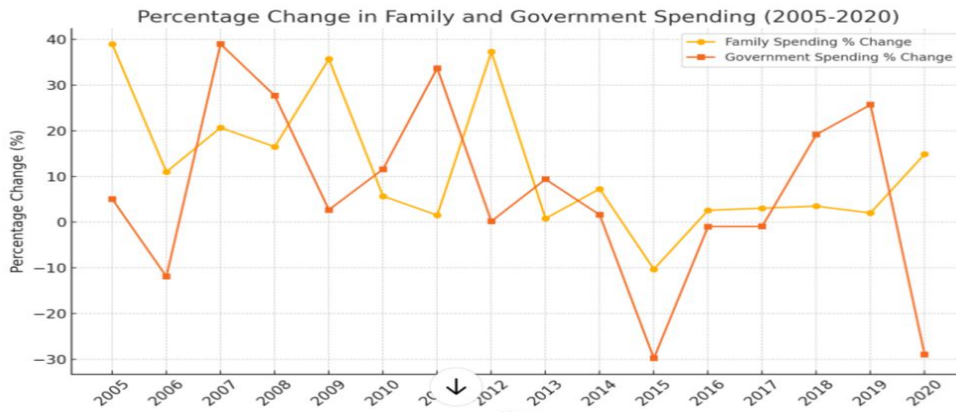
حيث r: معدل نمو ln اللوغاريتم الطبيعي Y_t المتغير في نهاية المدة, Y_0 المتغير في بداية المدة, t الزمن



شكل (1) الأنفاق العائلي والحكومي 2020-2005



شكل (2) نسبة مساهمة الأنفاق العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي



شكل (3) نسبة التغير في الأنفاق العائلي والحكومي للمدة 2020-2000



كما يلاحظ ان معدل نمو الانفاق الاستهلاكي العائلي كان اعلى اذ بلغ 7% سنويا خلال المدة -2005 2020 بينما بلغ معدل نمو الانفاق الاستهلاكي الحكومي 4.7% سنويا خلال نفس المدة . بينما بلغ معدل نمو الانفاق الاستهلاكي العام 6.3% سنويا خلال نفس المدة .

ويلاحظ ايضا ان نسبة التغير السنوية لكل من الانفاق الاستهلاكي العائلي و الانفاق الاستهلاكي الحكومي وحتى الانفاق الاستهلاكي النهائي (مجموع الانفاق الاستهلاكي العائلي والانفاق الاستهلاكي الحكومي) كانت في تذبذب مستمر فاحيانا ترتفع واحيانا تنخفض واحيانا تكون بالسالب مما يدل على عدم وجود سياسة واضحة للحكومة او تخطيط علمي في تخصيص الموارد للاستخدام الاستهلاكي . وهذا بطبيعة الحال يؤثر جدا على النمو الاقتصادي

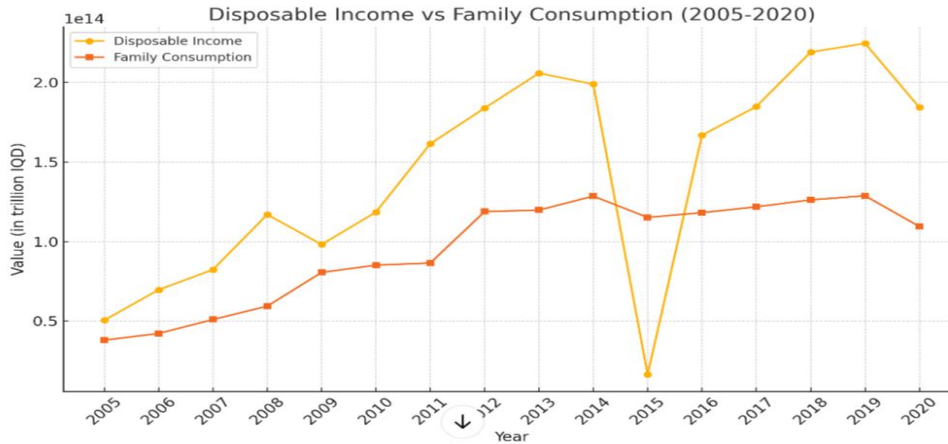
جدول (2) الميل الحدي للاستهلاك العائلي ومضاعف الاستثمار للمدة 2005-2020 بالدينار العراقي وبالأسعار الجارية

السنة	صافي الدخل القابل للتصرف y	الإنفاق الإستهلاكي العائلي C	الميل الحدي للاستهلاك MPC = $\Delta \frac{C}{y}$	مضاعف الإستثمار = $\frac{1}{1-mpc}$
2005	50,504,646,800,000	38,006,479,650,025	0.66	1.07
2006	69,630,240,200,000	42,206,245,734,285	0.006	1.006
2007	82,315,239,300,000	50,951,185,174,552	0.68	3.12
2008	116,940,666,700,000	59,364,537,140,652	0.24	1.31
2009	98,126,744,300,000	80,568,453,261,443	-1.1	0.4
2010	118,455,936,173,000	85,171,859,524,409	0.22	1.2
2011	161,431,449,500,000	86,476,330,716,385	0.03	1.03
2012	183,847,558,800,000	118,780,020,857,943	1.4	-2.5
2013	205,764,261,500,000	119,737,409,411,667	0.04	1.04
2014	198,892,024,300,000	128,502,800,153,829	-1.2	0.45
2015	163,373,611,700,000	115,142,335,119,399	0.3	1.4
2016	166,822,917,200,000	118,146,422,331,542	0.87	7.6
2017	184,834,830,400,000	121,773,878,941,690	0.2	1.2
2018	219,017,194,500,000	126,157,187,057,269	0.12	1.2
2019	224,526,497,500,000	128,715,195,222,975	0.46	1.8
2020	184,221,059,700,000	109,429,387,371,426	-0.47	0.6
معدل انموالسنوي*	8.6%	7.05		

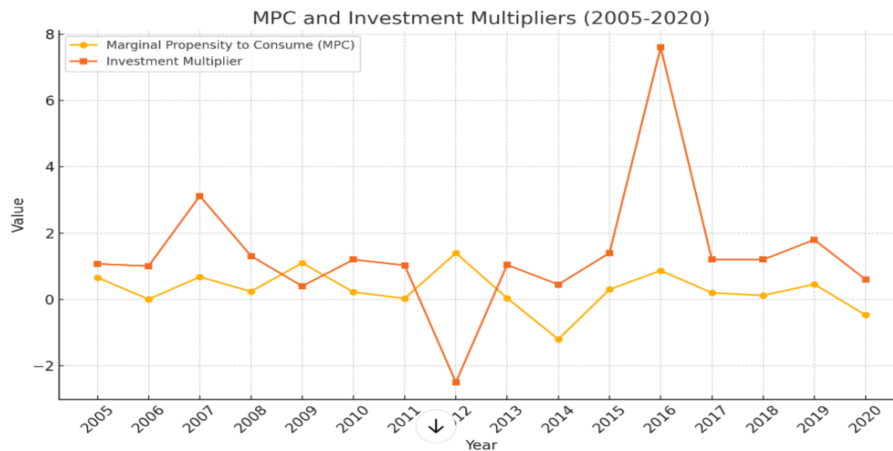
المصدر : (United Nations Statistics Division, 2025) ,United Nation Statistics 2025 (<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount>)



ملاحظة : * تم استخراج النسب المئوية ومعدلات النمو من قبل الباحث ، تم استخراج معدل النمو من خلال المعادلة الآتية : $r = \frac{\ln[y_t] - \ln[y_0]}{t}$ ، حيث r : معدل النمو ، $\ln[y_0]$ اللوغاريتم الطبيعي ، Y_t المتغير في نهاية المدة ، Y_0 المتغير في بداية المدة . t ، الزمن



شكل (4) الدخل القابل للتصرف والاستهلاك العائلي للمدة 2005-2020



شكل (5) الميل الحدي للاستهلاك ومضاعف الاستثمار للمدة 2005-2020

ومن الجدول (2) نستطيع ملاحظة ان الميل الحدي للاستهلاك العائلي كان منخفضا جدا طيلة المدة 2005-2020 ولم يرتفع الا في سنتي 2007 اذ بلغ 0.68 وفي سنة 2016 اذ بلغ 0.87 وقد صاحب ذلك ارتفاع في مضاعف الاستثمار خلال هاتين السنتين فبلغ 3.12 و 7.6 مما يدل على عدم وجود سياسة حكومية علمية في مجال تخصيص الموارد للانفاق الاستهلاكي العائلي وان هدف تحقيق الرفاهية للناس لم يكن ضمن برنامج الحكومة طيلة تلك المدة كما يعني ان التغير في الاستهلاك العائلي كان اقل من التغير في صافي الدخل القابل للتصرف وانه حقق



نموا سنويا بلغ 7.05% بينما كان معدل النمو السنوي لصافي الدخل القابل للتصرف قد بلغ 8.6% سنويا كما انه يؤشر ايضا الى حقيقة ان الفقراء في العراق اكثر بكثير من الأغنياء لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء دائما هو اعلى بكثير من الميل الحدي للاستهلاك عند الاغنياء وهذا موضوع آخر يتطلب البحث عنه بشكل جدي وعلمي لمعالجة هذا الخلل الكبير والخطير ايضا .

جدول (3) الميل الحدي للاستهلاك الحكومي ومضاعف الاستثمار للمدة 2005-2020 بالدينار العراقي وبالأسعار الجارية

السنة	صافي الدخل القابل للتصرف Y	الإتفاق الإستهلاكي الحكومي C	الميل الحدي للاستهلاك $mpc = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	مضاعف الاستثمار $\frac{1}{1 - mpc}$
2005	50,504,646,800,000	20,224,663,022,455	0.07	1.07
2006	69,630,240,200,000	17,801,933,925,062	-0.12	1.28
2007	82,315,239,300,000	24,752,147,590,907	0.54	2.17
2008	116,940,666,700,000	31,609,220,578,780	0.19	1.2
2009	98,126,744,300,000	32,481,497,023,322	-0.04	0.9
2010	118,455,936,173,000	36,256,640,771,092	0.18	1.2
2011	161,431,449,500,000	48,482,370,738,025	0.28	1.3
2012	183,847,558,800,000	49,433,761,036,977	0.04	1.04
2013	205,764,261,500,000	54,099,574,152,338	0.21	1.2
2014	198,892,024,300,000	54,993,883,495,900	-0.13	0.88
2015	163,373,611,700,000	38,600,838,079,973	0.46	1.8
2016	166822917200000	38,228,139,276,476	-0.10	0.9
2017	184,834,830,400,000	38,588,061,383,227	0.01	1.01
2018	219,017,194,500,000	46,012,866,993,390	0.21	1.2
2019	224,526,497,500,000	57,862,325,295,278	2.1	0.9-
2020	184,221,059,700,000	41,024,057,167,719	0.41	1.4
معدل النمو	8.6%	4.71%		

Source : (United Nations Statistics Division, 2025)

United Nation Statistics 2025 (<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount>)

ملاحظة : * تم استخراج النسب المئوية ومعدلات النمو من قبل الباحث
تم استخراج معدل النمو من خلال المعادلة الآتية : $r = \frac{\ln y_t - \ln y_0}{t}$ ، حيث r : معدل نمو ، ln اللوغاريتم الطبيعي ، Y_t المتغير في نهاية المدة ، Y_0 المتغير في بداية المدة . ، t الزمن

4-2 دور الميل الحدي للاستهلاك الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق



يمثل الانفاق الاستهلاكي الحكومي أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وهو أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في توجيه موارد الدولة نحو تحقيق الأهداف الرئيسية وأهمها النمو الاقتصادي .

ومن الجدول (2) يظهر ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي كان في تزايد مستمر طيلة مدة البحث وحقق معدل نمو سنوي بلغ (4.7%) بينما كان معدل نمو صافي الدخل القابل للتصرف (8.6%) سنويا . ولكن كانت نسبة تغير الانفاق الاستهلاكي الحكومي ليست على وتيرة متصاعدة بل بالعكس كانت متذبذبة وكانت احيانا سالبة و احيانا متناقصة وهذا يدل على عدم وجود سياسة اقتصادية فعالة في تخصيص الموارد للانفاق الحكومي الاستهلاكي وكذلك يلاحظ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت متناقصة حيث انخفضت من (27.5%) عام 2005 الى (20.6%) عام 2020 وهذا مؤشر يدل على ضعف دور الموازنة العامة المتمثلة في أداة المصروفات في تحقيق أهداف الإقتصاد الكلي الرئيسية .

اما الجدول (3) فيظهر ان الميل الحدي للاستهلاك الحكومي كان ايضا منخفضا جدا لم يتجاوز (0.4) بل احيانا كان سالبا وهذا مؤشر كبير على ان هذا الانفاق لم يكن موجها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي . يؤكد ذلك انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار طيلة تلك المدة

جدول (4) الميل الحدي للاستهلاك النهائي ومضاعف الاستثمار للمدة 2005-2020 بالدينار العراقي وبالأسعار الجارية

السنة	صافي الدخل القابل للتصرف Y	الإنفاق الإستهلاكي النهائي C	الميل الحدي للإستهلاك ك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ mpc = *	مضاعف الاستثمار $\frac{1}{1-mpc}$ *	GDP
2005	50,504,646,800,000	58,231,142,672,479	0.74	3,8	73,533,598,600,000
2006	69,630,240,200,000	60,008,179,659,347	0.09	1.09	95,587,954,800,000
2007	82,315,239,300,000	75,703,332,765,460	0.9	10	111,455,813,400,000
2008	116,940,666,700,000	90,973,757,719,432	0.44	2.77	157,026,061,600,000
2009	98,126,744,300,000	113,049,950,284,764	1.7-	2,7	130,643,200,400,000
2010	118,455,936,173,000	121,428,500,295,501	0.41	1.6	162,064,565,500,000
2011	161,431,449,500,000	134,958,701,454,410	0.31	1.44	217,327,107,400,000



254,225,490,700,00 0	2.5	1.4	168,213,781,894,92 0	183,847,558,800,00 0	2012
273,587,529,200,00 0	2.77	0.44	173,836,983,564,00 5	205,764,261,500,00 0	2013
266,332,655,100,00 0	2.5	1.4-	183,496,683,649,72 8	198,892,024,300,00 0	2014
194,680,971,800,00 0	5.8	0.83	153,743,173,199,37 3	163,373,611,700,00 0	2015
196,924,141,700,00 0	4.1	0.76	156,374,561,608,01 8	166822917200000	2016
221,665,700,000,00 0	1.2	0.22	160,361,940,324,91 7	184,834,830,400,00 0	2017
268,918,874,000,00 0	1.55	0.34	172,170,054,050,65 9	219,017,194,500,00 0	2018
277,884,900,000,00 0	0.62-	2.6	186,577,520,518,25 3	224,526,497,500,00 0	2019
198,774,325,400,00 0	9	0.89	150,453,444,539,14 4	184,221,059,700,00 0	2020
6.6%			6.3%	8.6%	معدل النمو *

المصدر (United Nations Statistics Division, 2025)

United Nation Statistics 2025 (<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount>)

ملاحظة : * تم استخراج النسب المئوية ومعدلات النمو من قبل الباحث ، تم استخراج معدل النمو من خلال المعادلة الآتية : $r = \frac{\ln[y_t] - \ln[y_0]}{t}$ ، حيث r : معدل النمو $\ln[y_0]$ اللوغاريتم الطبيعي ، Y_t المتغير في نهاية المدة ، Y_0 المتغير في بداية المدة . t : الزمن

3-4 . دور الميل الحدي للاستهلاك النهائي في النمو الاقتصادي في العراق

ومن اجل استكمال الصورة عن دور الميل الحدي للاستهلاك في العراق في النمو الاقتصادي من خلال التأثير على مضاعف الاستثمار نلاحظ الجدول (4) الذي جمع الانفاق الاستهلاكي العائلي مع الانفاق الاستهلاكي الحكومي واصبح لدينا الانفاق الاستهلاكي النهائي والذي حقق معدل نمو سنوي بلغ (6.3%) وهو أقل من معدل النمو السنوي لصافي الدخل القابل للتصرف الذي بلغ (8.6%) كما انه اقل من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي بلغ (6.6%) . كما يلاحظ من الجدول (4) ايضا ان الميل الحدي للاستهلاك كان متذبذب طيلة مدة البحث وكان منخفضا في اغلب السنوات عدا بعض السنوات كان مرتفعا مثل 2015 و 2019 وقد انعكس ذلك على مضاعف الاستثمار .



وهذا يدل على ان السياسة الاقتصادية وخاصة المالية لم تكن لها فعالية كبيرة في التخطيط للانفاق الاستهلاكي بما يخدم تحقيق الأهداف الرئيسية وان النمو الاقتصادي الذي تحقق من خلال زيادة صافي الدخل القابل للتصرف والنتاج المحلي الإجمالي جاء نتيجة عوامل اخرى بشكل كبير مما يتطلب دراسة تلك العوامل بمنهج علمي بما يخدم المساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالسياسات المالية وتوزيع الدخل بشكل اكثر عدالة .

5. الخاتمة

في ختام البحث الذي بذلنا جهودا كبيرة في تأمين البيانات والإحصاءات الدقيقة والمرتبطة لدراسة موضوع مهم وحيوي للسياسة الاقتصادية لكل دولة وهو بحث دور وتأثير الميل الحدي للاستهلاك في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2020 والحمد لله تمكنا من جمع البيانات المطلوبة وتحليلها بأسلوب علمي وباستخدام الأدوات الرياضية وظهر لنا ان هناك تطورا في قيمة الانفاق الاستهلاكي العائلي والحكومي والنهائي ولكن بشكل متذبذب طيلة مدة البحث اذ لم تزداد بصورة منتظمة ومتعاقبة وهو امر ضروري للتأثير في الطلب الكلي وثم النمو الاقتصادي .

ومن خلال قيمة الميل الحدي للاستهلاك وتطوراتها وتغيراتها اتضح ايضا ضعف تأثيرها على مضاعف الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي وعلى الرغم من ان هناك نموا في الانفاق الاستهلاكي الا انه كان اقل من النمو في صافي الدخل القابل للتصرف واقل ايضا من النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

ولذلك كان دور الميل الحدي للاستهلاك في اغلب سنوات البحث غير مؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال قيمته المنخفضة مما يتطلب اجراء دراسات وابحاث اخرى حول عدالة توزيع الدخل ودور الميزانية الحكومية في الأنفاق او دور السياسة المالية عموما . وقد توصل البحث الى عدد من النتائج نذكرها في ما يأتي:

6. النتائج والتوصيات

توصل البحث الى نتائج مهمة ومنها :

أ . ان الانفاق الاستهلاكي النهائي والذي حقق معدل نمو سنوي بلغ (6.3%) وهو أقل من معدل النمو السنوي لصافي الدخل القابل للتصرف الذي بلغ (8.6%) كما انه اقل من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (GDP) الذي بلغ (6.6%)

ب . وعلى الرغم من ان الانفاق الاستهلاكي النهائي قد حقق نموا الا انه كان يزداد بنسب متذبذبه مرة تزداد ومرة اخرى تنخفض وحيانا تكون سالبة مما يعني ان السياسة المالية لم تكن فعالة في



تخصيص الموارد للإنفاق الاستهلاكي وهذا يدعو الى دراسة تأثير هذا العامل في بحث مستقل في المستقبل .

ج . كان الميل الحدي للاستهلاك النهائي منخفض بصورة عامة ومتذبذب في ارتفاعه وانخفاضه وهذا يدل على عدم فعالية هذا العامل في النمو الاقتصادي لأن تأثيره كان غير فعال على مضاعف الاستثمار وهذا مؤشر يدل على عدم وجود سياسة فعالة في توزيع الدخل بصورة عادلة لأن المعروف عادة ان الفقراء يمتازون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك بينما الأغنياء يمتازون بانخفاض ميلهم الحدي للاستهلاك مما يتطلب دراسة تأثير هذا العامل (العدالة في توزيع الدخل) في بحث مستقل بالمستقبل .

د . ان عدم الاستقرار السياسي وتغير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 وعدم وضوح السياسة الاقتصادية وفلسفتها الفكرية ادى الى تخصيص غير فعال للموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية بحيث ان الميل الحدي للاستهلاك الحكومي كان ايضا منخفضا جدا لم يتجاوز (0.4) بل احيانا كان سالبا وهذا مؤشر كبير على ان هذا الإنفاق لم يكن موجها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي . يؤكد ذلك انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار طيلة تلك المدة.

هـ . على الرغم من توفر عناصر الإنتاج في العراق من الأيدي العاملة والموارد المالية وضعف استثمار عنصر الإنتاج العمل ولاسيما المرأة الا ان ذلك لم يحقق تنوع في مكونات الناتج المحلي الاجمالي . بلغ متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الإستهلاكي العائلي في الناتج المحلي الاجمالي %53 سنويا . وحقق معدل نمو سنوي بلغ %7 الا ان نسبة تغيره لم تكن متزايدة باستمرار طيلة مدة البحث بل كانت تنخفض وتزداد ومتذبذبة مما انعكس ذلك على انخفاض قيمة الميل الحدي للاستهلاك العائلي بصورة عامة اذ لم تتجاوز 0.4 عدا سنين محدودة .

مما يدل على عدم وجود سياسة حكومية علمية في مجال تخصيص الموارد للإنفاق الاستهلاكي العائلي وان هدف تحقيق الرفاهية للناس لم يكن ضمن برنامج الحكومة طيلة تلك المدة كما انه يؤثر ايضا الى حقيقة ان الفقراء في العراق اكثر بكثير من الأغنياء لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء دائما هو اعلى بكثير من الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء وهذا موضوع آخر يتطلب البحث عنه بشكل جدي وعلمي لمعالجة هذا الخلل الكبير والخطير أيضا .



المصادر

أ المصادر باللغة العربية

1. ابراهيم المصري. (2017). النظريات الاقتصادية (المجلد الثانية). الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
2. جلال خشيب. (6, 8, 2014). مكتبة الألوكة. تم الاسترداد من الألوكة: <https://www.alukah.net/library/0/74320/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-pdf>
3. جميل محمد الدباغ. (2014). اقتصاديات التسويق الزراعي. بغداد، العراق : دار المرتضى.
4. عبد العزيز عبد الله القطيفي. (1999). النمو الاقتصادي. بغداد، العراق: مطبعة دار المعارف .
5. عثمان محمد عثمان . (2016). التنمية العادلة ، النمو الاقتصادي ، توزيع الدخل ، مشكلة الفقر (المجلد الاولى). القاهرة، مصر: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات.